

اقتصاد
المصارف
العربية



التحليل المالي لميزانيات العملاء

إعداد
فتحي فتوة



إهداء ٢٠١٣
الأستاذ عبد الله فيصل بدوي
جمهورية مصر العربية

التحليل المالي لميزانية العملاء



التحليل المالي لميزانيات العملاء

اعداد

فتحي قنطرة

تحليل الميزانية قبل منح التسهيلات

مقدمة :

عندما تتقدم شركة أو عميل بطب إلى البنك للحصول على تسهيلات مصرفية لابد باديء ذي بدء من الحصول على معلومات أساسية موثوقة عن وضع تلك الشركة مثل .

- طبيعته بنشاط الشركة أو المؤسسة .
 - نوع الشركة (فرديه — مابيه — توصيه — مساهمه) ومن هم مالكوها أو مجلس إدارتها .
 - من يدير الشركة وما هي خبرتهم وسبعته وما مسدي النجاح الذي حققوه .
 - هل مضى على تأسيس الشركة مدة طويلة وهل اوضاعها راسخه .
 - هل يتم توزيع الارباح ام هل يحتفظ بها .
- وعلى البنك أن يدرس ما يلي .

- هل التسهيلات المطلوبه تتناسب مع حجم الشركة وامكانياتها ونشاطها .
- ما هو الغرض من التسهيلات المطلوبه .
- كيف ستؤثر التسهيلات (عند منحها) على وضع الشركة .
- كيف سيتم تسديد التسهيلات .
- ما هو الضمان الذي تقدمه الشركة مقابل التسهيلات . وهل للغير حقوق على الاملاك او الاصول المقدمه كضمان تاتي في مرتبة قبل مرتبه البنك . وما هي الفيمه التي يحصل عليها البنك لو باع ذلك الضمان بيعا جبريا .

تلك هي بعض المعلومات الاساسية التي يجمعها قسم الاستعلامات عن الشركة بالاضافة الى معلومات أخرى يسجلها البنك على نموذج خاص للاستعلامات . وبما انه في كثير من الحالات قد لا تتوافر ميزانية موثوقة للعميل فمن الضروري ان يكون قسم الاستعلامات قويا مؤهلا للحصول على معلومات موثوقة من مختلف المصادر . وأول هذه المصادر هو العميل نفسه سواء من مقابلته الشخصية عند تقدمه بالطلب او زيارته في محله للاطلاع على اوضاع عمله والتثبت من موجوداته ونوعيتها . والمصادر الاخرى هي : ميزانيات العميل ، والبنوك التي يتعامل معها ، والبنك المركزي عن طريق لوائح مركزية المخاطر ، والسجل التجاري ، ودائنو العميل الذين يمدونه بالبضائع والمواد وغيرهم من التجار وارباب العمل في ذات البلد .

وعلى قسم الاستعلامات ان يستمر فى تتبع أوضاع العميل بعد
منحه التسهيلات واطلاع الادارة عليها وتسجيلها فى بطاقة العميل .

الميزانية ومكوناتها الرئيسية :

الميزانية تمثل الوضع المالى فى يوم معين مضى . اذلك يجب على
البنك ان يتتبع التطورات التى طرأت على وضع الشركة المالية بعد
تاريخ الميزانية ليأخذ تلك التطورات بعين الاعتبار قبل ان يتخذ قرارا بمنح
تسهيلات الى الشركة .

ومن المفروض ان تكون ميزانية اشركة مصدقة من قبل مراقبى
حسابات قانونيين ومرفقا بها تقرير أولئك المراقبين . وعلى البنك ان
ينتبه الى أية تحفظات يبديها مراقبو الحسابات . اما اذا لم تتوافر ميزانية
مصدقة فان على قسم الاستعلامات ان يجرى ما يلزم من استعلامات للتأكد
من صحة الارقام وللحصول على المعلومات الصحيحة عن الاوضاع المالية
للشركة .

وتتكون الميزانية كما تعلمون من جانبين : جانب الاصول (الموجودات)
وجانب الخصوم (المطلوبات) وحقوق المساهمين . ويكون هذان الجانبان
دوماً متوازنين ، اى ان مجموع الارصدة فى الجانب الواحد يساوى
المجموع فى الجانب الآخر .

اما الاصول فتبويب عادة فى مجموعات ثلاث هى : الاصول المتداولة
والاصول الثابتة واصول اخرى . وفيما يلى المفردات الاعتيادية لتلك
الاصول .

الاصول المتداولة :

وهى الاصول التى يمكن تحويلها الى نقد خلال مدة سنة . وتتكون
عادة من المفردات التالية :

(١) النقد فى الصندوق ولدى البنوك .

(ب) اية سندات حكومية ومالية متداولة فى الاسواق المالية .
فالشركة تستثمر ما يفيض لديها من نقد فى مثل هذه السندات .
ومن المهم ان تكون هذه السندات من النوع الذى يباع بسهولة
ولا يتعرض الى تغيرات كبيرة فى السعر . وتدرج عادة قيمة
هذه السندات فى الميزانية بسعر التكلفة أو القيمة السوقية
ايهما أقل .

(ج) اوراق قبض وضم . وتمثل قيم هذه الاوراق ثمن البضاعة التى
سلمت أو شحنت الى عملاء الشركة قبل قبض قيمتها .

وتمنح الشركات عادة عملاءها تسهيلات فى الدفع بحيث يدفع العملاء قيم البضاعة بعد استلامها بمدد مختلفة (٣٠ يوما أو ٦٠ يوما أو ٩٠ يوما مثلا). ويجب الأخذ بعين الاعتبار أن بعض هؤلاء العملاء يتخافون عن الدفع أما لصعوبات مالية أو بسبب الإفلاس . لذلك يتوجب أخذ استدراك مناسب لبعض الديون التى يحتمل عدم تسديدها .

(د) البضاعة ، وتشمل المواد الأولية والبضاعة فى طور التجهيز والبضاعة الجاهزة الموجودة لدى الشركة . ويجب اظهار هذه البضاعة فى الميزانية بسعر التكلفة أو القيمة السوقية ايها أقل . فقد يتعرض بعض انواع البضاعة الى الفساد أو الكساد أو التدننى فى السعر .

الاصول الثابتة :

هى ممتلكات الشركة التى لا يقصد بيعها وإنما تستعمل للانتاج والتخزين والعرض والنقل . فهى اذن تشمل الارض والبنائيات والآلات والاجهزة والاثاث ووسائل النقل (سيارات وشاحنات) .

وتظهر هذه الاصول فى الميزانية بسعر التكلفة ناقصا الاستهلاكات المتراكمة حتى تاريخ الميزانية بالنسب المتعارف عليها والمتطابقة حسب القوانين المحلية .

أصول أخرى :

(أ) مصروفات مدفوعة مقدما . فقد تدفع الشركة رسوم تأمين ضد الحريق عن ثلاث سنوات أو قد تدفع سلفا ايجار ماكينسات الكترونية حاسبة عن سنتين . ففي هاتين الحالتين يظهر فى الميزانية تحت بند (مصروفات مدفوعة مقدما) رسوم تأمين عن سنتين وايجار ماكينات حاسبة عن سنة واحدة .

(ب) حقوق الامتياز والخلو وقيمتها تعتمد على نوع الامتياز ومركز المكان التجارى . كذلك هناك السمعة وبراءات الاختراعات والعلامات التجارية وهى أصول غير حسيه ، ولكن بعضها ذو قيمة كبيرة للشركة . اما السمعة فلا قيمة لها فيها اذا وقعت الشركة فى صعوبات مالية أو افلست .

هذا فيما يتعلق بالاصول . اما بالنسبة الى الخصوم فتتوب عسادة فى باب الخصوم المتداولة او العاجلة (أو الجارية) والخصوم طويلة الاجل ، ثم يلى ذلك حقوق المساهمين .

الخصوم المتداولة :

وهى الديون التى على الشركة ان تسدها الى الغير خلال سنة من تاريخ الميزانية . وتستعمل الشركة اصولها المتداولة لتسديد ما عليها من خصوم متداولة . وان العلاقة بين الاصول المتداولة والخصوم المتداولة مهمة جدا تلقى ضوءا على الوضع المالى كما سنرى فيما بعد .

اما مفردات الخصوم المتداولة فهى عادة :

(ا) اوراق الدفع : وتمثل هذه الاوراق قيم البضاعة التى تشتريها الشركة من دائنيها التجاريين والتى يتوجب على الشركة تسديد قيمها فى مدد قصيرة (٣٠ يوما او ٦٠ يوما او ٩٠ يوما عادة) .

(ب) سندات (كمبيالات) للدفع . وهى تمثل مبالغ استقرضتها الشركة من البنك او دائنين آخرين وحررت الشركة مقابلها كمبيالات .

(ج) مستحقات على الشركة لم تدفع . مثل رواتب واجور وحقوق الموظفين والعمال وفوائد قروض من البنك وفوائد سندات دين اصدرتها الشركة ورسوم تأمين وغير ذلك مما يستحق على الشركة فى تاريخ الميزانية ولكن لم تدفع فى ذلك التاريخ .

(د) استدراك او احتياطي ضرائب على ارباح الشركة يتوجب دفعها الى الحكومة .

الخصوم طويلة الاجل :

تمثل اية ديون على الشركة يستحق دفعها بعد أكثر من سنة من تاريخ الميزانية . فاذا كانت الشركة بحاجة الى المال بسبب التوسع او غيره وهى لا ترغب فى زيادة رأس المال فهى تلجأ الى اصدار سندات دين تسدد بعد مدة طويلة (١٠ سنوات او ١٥ سنة مثلا) وتدفع الشركة الى حاملي هذه السندات فائدة معينة فى تاريخ معين (او مرتين فى السنة) وقد تنص هذه المستندات على انها مضمونة بموجودات الشركة بحيث انه فى حالة عدم تسديد السندات فى تاريخ استحقاقها تباع موجودات الشركة وتسدد السندات من ريع البيع قبل أن تسدد اية ديون اخرى على الشركة غير مضمونة .

وبما انه فى هذا النوع من القروض طويلة الاجل يتوجب على الشركة ان تدفع الى الدائنين فوائد بمعدل ثابت فى مواعيد معينة فان على البنك ان يتأكد من ان ارباح الشركة تخضع لعوامل الثبات النسبى . فمثلا الربح من المتاجرة بالضروريات اكثر ثباتا من ربح الكماليات .

كذلك قد تلجأ الشركة الى الحصول على دين طويل الاجل من شركة تأمين أو مؤسسات مائية أخرى مقابل ضمان معين . وعندما يمنح البنك أى قرض أو تسهيلات الى الشركة فعليه ان يدرس أية ضمانات قدمتها الشركة الى الدائنين الآخرين على بعض موجوداتها بحيث يحصل البنك على ضمان مناسب مقابل التسهيلات التى يقدمها .

حقوق المساهمين :

تتكون هذه الحقوق من رأس المال المدفوع ومن احتياطي رأس المال ومن الأرباح المدورة من سنوات سابقة ومن الأرباح الصافية لسنة الميزانية . وقد يتكون رأس المال من أسهم تأسيسية أو مفضلة يتوجب دفع أرباح لها بنسبة معينة من الأرباح السنوية ومن أسهم عادية أرباحها غير معينة تعتمد على النتائج .

تحليلان للميزانية

التحليل الاول الذى على البنك القيام به لمعرفة الوضع المالى (.الحالى) للعمل أو الشركة . وفى هذا التحليل يفترض ان ارقام الميزانية تمثل الواقع وتستخرج نسب معينة تعتبر كمؤشرات تدل على الوضع المالى الحالى . فاذا دلت هذه النسب على وضع سليم يجدر بالبنك ان يقوم بتقدير تصفوى للميزانية اى أن البنك يفترض أسوأ الاحتمالات وهو وقوع الشركة فى مصاعب مالية وتعرضها للأفلاس والتصفية ، فيدرس البنك ماذا يكون وضع الشركة فى هذه الحالة ويقدر قيمة كل بند من بنود الميزانية فى حالة بيع ممتلكات الشركة بيعاً تصفويًا اضطراريًا وبحسب إذا كان ريع البيع كافياً لتسديد الديون المضمونة وما هو الجزء من الديون غير المضمونة الممكن تسديده . ان هذا النوع من التحليل يساعد البنك فى تقدير وضع الدين الذى يعطيه للشركة فى حالة افلاسها وما هو الضمان الذى يجدر بالبنك طلبه قبل الموافقة على القرض .

وعلى سبيل المثال اخترنا (شركة الصباغة المحدودة) قدمت ميزانية للبنك وطلبت زيادة التسهيلات .

معلومات عن شركة الصباغة المحدودة :

هى شركة تدار بكفاءة وقد تعاملت مع البنك لعدة سنوات مضت بصورة مرضية . ومدراؤها الثلاثة نشيطون وجادون . وقد طرحت الشركة سندات دين طويلة الأمد مضمونة .

وقبل ثلاث سنوات منح البنك هذه الشركة تسهيلات لغاية ٥٠٠٠ دينار لغايات المتاجرة مقابل كفالة المدراء الثلاثة متضامين متكافلين . ورفعت هذه التسهيلات فى السنة الماضية لحد ٢٥٠٠ دينار بدون زيادة الضمانات المعطاة من الشركة .

وقد تقدم الدراء مؤخرًا بطلب لرفع التسهيلات المقدمة لهم لغاية ٩٠٠٠ دينار لتساعدتهم في تنفيذ ما يلي :

توسيع انشاءات المصنع بمبلغ	٢٠٠٠ دينار
شراء ماكينات بمبلغ	١٠٠٠ دينار
شراء سيارات بمبلغ	١٠٠٠ دينار
للمتاجرة	٥٠٠٠ دينار
المجموع	٩٠٠٠ دينار

مقابل ضمانات اضافية هي رهن المصنع لصالح البنك مع العلم بأن سعر السوق لهذا المصنع هو ١٠٠٠٠ دينار حاليا .

شركة الصباغة المحدودة

الميزانية كما هي في ١٩٧٣/١٢/٣١

الاصول الثابتة :	راس المال المدفوع :
عقبات	١٠٠٠ سهم عادي (دينار للسهم) ١٠٠٠
انشاءات مصنع وماكينات	٥٠٠ سهم تأسيس (دينار للسهم) ٥٠٠
اثاث مكتب	١٣٩
سيارات	١٢٥
تأمينات مدفوعة مقدما	١٧٨
الاصول المتداولة :	
مواد اولية في المخزن	٢٥٤٥
مدينون مختلفون	٣٤٧٢
نقد	٢٢١٥
	الخصوم المتداولة :
	دائنون متفرقون ٣٢٩٩
	استدراك الضرائب ١٠٠٠
	ارباح غير مطالب بها ٤٢
	جاري مدين لدى البنك ٢٠٠٠
المجموع العام ٣٦٠٤٤	المجموع العام ٣٦٠٤٤

حساب المتاجرة والارباح والخسائر ١٩٧٣/١٢/٣١

٥٢٤٦٠	المبيعات	٣٠٩٦	بضاعة في المخزن ببدء العام
٢٥٤٥	بضاعة في المخزن	٢٤٧٨٠	مشتريات خلال العام
	نهاية العام	١٨٦٩٧	أجور للعمال
		٨٤٣٢	مجموع الربح (منقول اسفله)
٥٥٠٠٥		٥٥٠٠٥	
٨٤٣٢	مجموع الربح	٩٥٠	اتعاب مجلس الادارة
١٠٣	خصم تم قبضه	٤٠٠٠	رواتب المديرين
		٢٣٨	مصرفات عامة
		٩٥٠	استهلاك
			الربح الصافي
		٢٣٩٨	(منقول اسفله)
٨٥٣٥		٨٥٣٥	

حساب التخصيص

٢٣٩٧	الربح الصافي	١٠٠٠	استدراك للضرائب
	(منقول من اعلاه)	١٥٠	ارباح الاسهم العادية
	الرصيد الدور	٥٥٠	ارباح اسهم التأسيس
٧٠٧٠	من السنة السابقة	٧٧٦٧	الرصيد العقول
٩٤٦٧		٩٤٦٧	

اعادة ترتيب بنود الميزانية حسب السيولة :

١٠٠٠	الخصوم المتداولة :	٢٢١٥	الاصول المتداولة :
٤٢	استدراك الضرائب	٣٤٧٢	التقيد
٣٢٩٩	ارباح غير مطالب بها	٢٥٤٥	مدينون مختلفون
٣٦٣٦	دائنون متفرقون	٨٢٣٢	مواد اولية في المخزن
٢٠٠٠	قرض من المدير		المجموع
٩٩٧٧	جاري مدين لدى البنك	٩٥٦٠	الاصول الثابتة :
	مجموع الخصوم المتداولة	١٦٨٠٠	عقار
	الخصوم طويلة الاجل	١١٣٥	مصنع وماكينات
	اكثر من سنة	١٣٩	سيارات
٤٠٠٠	سندات دين	٢٧٦٣٤	اثاث مكتب
١٣٩٧٧	المجموع		مجموع الاصول الثابتة
			اصول اخرى :
			تأمينات مدفوعة مقدما ١٧٨
			المجموع العام للاصول ٣٦٠٤٤

الاصول - الخصوم = ٢٢٠٦٧ ر. وهذا يمثل رأس المال الصافي (حقوق المساهمين) الموزع كما يلي :

اسهم تأسيسية	٥٠٠ ر
اسهم عادية	١٠٠٠ ر
احتياطي عام	٥٠٠٠ ر
احتياطي استعادة السندات	٢٨٠٠ ر
رصيد الارباح	٧٧٦٧ ر
	<u>٢٢٠٦٧ ر</u>

إذا كانت النتيجة خسارة فيجب تبيانها بالأحمر أو ضمن قوسين كمبلغ يجب طرحه .

التحليل على أساس الوضع القائم

١ - هل تجنى الشركة ارباح هجزية ؟

تستثمر الشركة مصادرها الرأسمالية لانتاج الربح . ويمكننا قياس فاعلية الشركة ومقدرتها على تحقيق الربح باحتساب نسبة الربح (قبل الضريبة) المحقق خلال العام الى مجموع المصادر الرأسمالية المستغلة خلال العام . وفي حالة الشركة المعينة :

الربح قبل الضريبة = ٢٣٩٧ دينار
المصادر الرأسمالية = رأس المال المدفوع + الاحتياطي العام + سندات الدين طويلة الاجل + احتياطي استعادة السندات + الربح المدور .

$$= ٦٥٠٠ ر + ٥٠٠٠ ر + ٤٠٠٠ ر + ٢٨٠٠ ر + ٧٧٦٧ ر = ٢٦٠٦٧ دينار .$$

(اعتبرنا هنا سندات الدين طويلة الاجل كراسمال مستغل)

$$\begin{aligned} \text{الربح قبل الضريبة} &= \frac{٢٣٩٧}{٢٦٠٦٧} \times ١٠٠ \% \\ \text{المصادر الرأسمالية} &= \frac{٢٣٩٧}{٢٦٠٦٧} \times ١٠٠ \% = ٩٢ \% \end{aligned}$$

أي ان كل ١٠٠ دينار من المصادر الرأسمالية انتجت ربحا قدره ٩٢ دينار قبل الضريبة.

ويمكن ان نستعمل نسبة $\frac{\text{الربح الصافي (بعد الضريبة)}}{\text{المصادر الرأسمالية}}$ للدلالة على فاعلية الشركة

كذلك تستعمل نسبة اخرى للدلالة على مدى ربح الشركة وهى نسبة :

$$\frac{\text{الربح قبل الضريبة}}{\text{المبيعات}} \times 100\% = \frac{2397}{52660} \times 100\% = 46\%$$

او يمكن احتساب نسبة الربح الصافى (بعد الضريبة) الى المبيعات.

ان استعمال مثل هذه النسب ومقابلتها بالسنوات السابقة يعطى فكرة جيدة عن مدى نجاح اعمال المؤسسة وتطورها . وهى تهم مديرى الشركة ومساهميها اكثر مما تهم البنك . فالبنك يهتم فى الدرجة الاولى بسلامة القروض التى يسلفها . ولكن من واجب البنك طبعا ان يعنى عناية كافية بنجاح المؤسسة المقترضة .

٢ - هل لدى الشركة سيولة كافية لجابهة الطوارئ والخصوم المتداولة. وعمليات التشغيل ؟

من الضرورى عادة ان يكون لدى اية شركة اصول متداولة تزيد على الخصوم المتداولة لتتمكن الشركة من تسديد هذه الخصوم متى تطلب . ولقياس مقدرة الشركة على تسديد خصومها بسرعة تستعمل نسبة الاصول المتداولة الخصوم المتداولة $\times 100\%$ وتسمى هذه النسبة نسبة التداول (Current Ratio)

ومن المفروض حسبما ورد اعلاه ان تكون هذه النسبة اكبر من ١٠٠٪ وقد تصل الى ٢٠٠٪ او اكثر فى حالة بعض الشركات كى يكون الوضع سليما . ويمثل فائض الاصول المتداولة على الخصوم المتداولة رأس المال العامل للشركة Working Capital الذى يستخدم من أجل تمويل العمليات اليومية اللازمة لتسيير العمل .

اى ان الرأسمال العامل = الاصول المتداولة - الخصوم المتداولة.

$$\text{وفى حالة الشركة المأخوذة كمثال : نسبة التداول} = \frac{8232}{9977} \times 100\% = 83\%$$

(اى ان الشركة تستطيع ان تسدد بسرعة ٨٣ ديناراً فقط من كل ١٠٠ دينار من الخصوم المتداولة) .

$$\text{الرأسمال العامل} = 8232 - 9977 = (1745) \text{ ديناراً} .$$

(أى ان الشركة ليس لديها أى رأسمال عامل وتضطر الى الاستدانة لتغطية العجز الحاصل وتكوين رأسمال عامل)

ولهذا فان الشركة ستستعمل من اصل القرض المطلوب من البنك مبلغ ٥٠٠٠ دینار للمتاجرة فيصبح بذلك رأسمالها العامل ٥٠٠٠ د - ١٧٤٥ = ٣٢٥٥ دینارا والشركة بحاجة الى ذلك .

وقد تكون حركات السحب من حساب الشركة لدى البنك والايداع فيه دليلا جيدا على كفاية رأس المال العامل أو عدم كفايته . والمهم أن يعرف البنك كيف سيتأثر رأس المال العامل للشركة في حالة منحها التسهيلات التي تطلبها وهل سيصبح لديها فائض كاف لتمويل مايلزمها من معاملات يومية . ان هذا يعتمد على الغرض الذي من أجله طلبت التسهيلات ، ان كان لشراء موجودات ثابتة ام لتمويل العمليات الجارية .

ويلاحظ مما سبق ان الاصول المتداولة (المستعملة لاحتساب نسبة التداول) تشمل البضاعة . وبما ان البضاعة في بعض الحالات قد يصعب بيعها بسبب كسادها أو غير ذلك من الاسباب فان البعض يستثنون البضاعة من الاصول المتداولة أو انهم يعتمدون الاصول السريعة ويحسبون النسبة السريعة . (Quick Ratio)

$$\text{النسبة السريعة} = \frac{\text{الاصول المتداولة} - \text{البضاعة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

فاذا كانت هذه النسبة لا تقل عن (١) فان الوضع يكون سليما . ومن المفيد هنا ان نقابل المصادر الرأسمالية الصافية بالاصول الثابتة الصافية للشركة

$$\frac{\text{المصادر الرأسمالية}}{\text{الاصول الثابتة}} = ١٠٠\% \times \frac{٢٢٠٦٧ + ٤٠٠٠}{٢٧٦٣٤} = ١٠٠\% \times ٩٤\%$$

(لاحظ اننا اعتبرنا سندات الدين طويلة الاجل أى ٥٠٠٠ دینار كرأسمال مستثمر مع ان هذا المبلغ هو دين على الشركة يطلب منها بعد مدة طويلة . أما في التخمين التصفوي فان مثل هذه الديون الرأسمالية تعتبر مطلوبات من الشركة تكون مضمونة أو غير مضمونة) .

ان مصادر الشركة الرأسمالية اقل من أصولها الثابتة وأصول اخرى بمبلغ ١٧٤٥ دینارا وهو نفس نقص الاصول المتداولة عن الخصوم المتداولة أى أن :

$$\text{رأس المال العامل} = \text{المصادر الرأسمالية} - \text{الاصول الثابتة (وأصول اخرى)} \\ = \text{الاصول السائلة} - \text{الخصوم الجارية} .$$

(٣) هل تكفى حقوق المساهمين لتسديد الخصوم ؟

نسبة حقوق المساهمين (رأس المال + الاحتياطيات + رصيد الأرباح) إلى مجموع الخصوم .

$$\text{حقوق المساهمين} \div \text{مجموع الخصوم للغير} = 100\% \times \frac{220.67}{13977} = 100\% \times 1.58 = 158\%$$

ان هذه النسبة عالية وتدل على ان المصادر الرأسمالية لدى الشركة تزيد على الخصوم بقدر كاف . وكما ازدادت المصادر الرأسمالية مقابل قدر معين من الخصوم قل تعرض الدائنين للخسارة . وبكلمات أخرى فان المصادر الرأسمالية تلعب دورا وقائيا ، وبازديادها تزداد امكانية الشركة لجابهة الطوارئ والتكسبات المحتملة قبل ان يتعرض الدائنون لخطر الخسارة .

(٤) هل البضاعة رائجة أم ان هناك تراكما فى المخزن ؟

قابل قيمة جردة البضاعة المخزنة بقيمة المبيعات بعد ان يطرح منها الربح الكلى وذلك كما يلى :

(أ) احسب قيمة المبيعات فى الاسبوع (ناقصا الربح) . فقيمة المبيعات خلال السنة بلغت ٥٢ر٤٦٠ دينارا يطرح منها الربح الكلى (٨ر٤٣٢ دينارا) فيكون الناتج ٤٤ر٠٣٨ دينارا أى ان المبيعات فى الاسبوع الواحد = $\frac{44038}{52} = 847$ دينارا تقريبا .

(ب) اقسم قيمة جرد البضاعة (٢ر٥٤٥ دينارا) على المبيعات فى الاسبوع (٨٤٧ دينارا) يكون الناتج ٣ تقريبا ، أى ثلاث أسابيع . أى ان معدل البيع يستنفد البضاعة المخزنة خلال ثلاثة أسابيع . وهذا يدل على انه لا يوجد تراكم فى البضاعة المخزنة .

(٥) هل يسدد الدينون ديونهم للشركة بدون تاخير ؟

قابل رصيد الدينين (الذمم وأوراق القبض) بالمبيعات فى الاسبوع الواحد .

رصيد الدينين = ٣ر٤٧٢ دينارا .

$$\text{رصيد الدينين} \div \text{المبيعات فى الاسبوع} = \frac{3472}{847} = 4 \text{ أسابيع تقريبا .}$$

أى أن معدل تسديد المدينين لديونهم للشركة يضمن تسديد الرصيد المطلوب منهم خلال شهر واحد تقريبا ، مما يدل على أن التسديد لا يتأخر وأن الديون موزعة على عملاء يقومون بالتزاماتهم ومن الضروري أن يكون البنك مطلعاً على أحوال تسديد هذا النوع من البضائع فى البلد (وذلك بإجراء دراسة مقارنة مع شركات مماثلة) ليقرر إذا كان تسديد المدينين للشركة يتم خلال مدة معقولة .

(٦) هل تسدد الشركة ديونها لدائنيها بدون تأخير ؟

قابل رصيد الدائنين بالمشتريات .
رصيد الدائنين = ٣٢٩٩ ديناراً .
المشتريات خلال العام = ٧٨٠ ر ٢٤ ديناراً .
المشتريات خلال الأسبوع الواحد = $\frac{٢٤٧٨٠}{٥٢} = ٤٧٧$ ديناراً تقريباً
رصيد الدائنين $\frac{٣٢٩٩}{٤٧٧} = ٧$ أسابيع تقريباً .

أى أن معدل تسديد الشركة لدائنيها التجاريين هو ٧ أسابيع وهى أطول من مدة تسديد المدينين ديونهم للشركة ، وقد يكون هذا ناتجاً عن عدم وجود رأسمال عامل كاف لدى الشركة . وعلى كل فمّن واجب البنك أن يحقق فى الأسباب وفيها إذا كانت المدة معقولة ولها ما يبررها على ضوء الأحوال السائدة .

* افترضنا هنا أن معظم المبيعات غير نقدية وللحصول على النسبة الدقيقة يجب قسمة الجزء غير النقدى من المبيعات على رصيد المدينين .

(٧) ما هى نسبة التسهيلات الى المصادر الرأسمالية للشركة ؟

لا يجب أن يصبح البنك فى أية حال من الأحوال مساهماً مسيطراً أو شريكاً مسيطراً فى الشركة ، لذلك يجب أن لاتتعدى التسهيلات الممنوحة للشركة المصادر الرأسمالية لتلك الشركة .

وفى المثال موضوع البحث فإن التسهيلات لا تتعدى ذلك .

(٨) هل الحركات فى حساب الشركة لدى البنك تتناسب مع مبيعاتها ؟

إن إجراء مثل هذه الدراسة قد يلقى ضوءاً على احتمال وجود حساب للشركة لدى بنك آخر إذا كانت حركة حساب الشركة بطيئة . وهذا سبب يحدو البنك بمطالبة الشركة تحريك حسابها بما يتناسب مع التسهيلات الممنوحة لها . كما أن مثل تلك الدراسة قد تلقى ضوءاً على المبيعات بين الأقسام والدوائر المختلفة فى الشركة . أما المغالاة فى المقامرة فتدل عليها

الظواهر التالية فى حساب الشركة : (أ) زيادة متوسط الرصيد المدين وارتفاع كبير فى مجموع المسحوبات وانعدام التقلبات فى الرصيد من مدين الى دائن . ب) استعمال حد التسهيلات بالكامل فى أغلب الاحيان وزيادات دورية عن الحد المصرح به . ج) عجز الشركة عن ائذاع مقابيل وفاء الشيكات التى تسحبها حتى تاريخ تقديمها للبنك . د) اصدار شيكات تحمل تواريخ لاحقة .

يتضح لنا من النسب والدراسات السابقة ان نشاط الشركة فى المبيعات لا بأس به وان ارباحها الصافية جيدة ، الا ان اسماها واحتياطها العام والربح المدور غير كاف بالنسبة الى اصولها الثابتة ونشاطها فى المبيعات مما يفقدها رأس المال العامل الكافى . لعاملاتها اليومية . وهذا يجعل الشركة بحاجة الى زيادة تسهيلات من البنك . ونظرا لوضع الشركة المشروح أعلاه ولكفاءة مديريها فليس هناك مانع من أن يفكر البنك فى منح الشركة التسهيلات التى تطلبها .

والآن ينتقل البنك الى اجراء دراسة لما يكون عليه وضع الشركة ووضع التسهيلات المطلوبة من البنك فيما لو افلست الشركة وجرت تصفيته .

ملاحظة :

تسهيلات الجارى المدين المقدمة من البنك الى الشركة لاتسدد عادة فى سنة واحدة بل تجدد هذه التسهيلات لعملاء البنك سنة بعد أخرى (الا اذا كان هناك سبب موجب) لذلك فهى من الوجهة العملية تسهيلات متوسطة الاجل أو طويلة الاجل . مما يرفع واقعيًا الرأس المال العامل . ومع ذلك فانه يبقى قليلا وتبقى الشركة فى حاجة الى القرض .

التقدير التصفوى للميزانية

يجب أن يكون من المفهوم جيدا ان هذا التقدير ما هو الا واحد من الفحوص المتعددة للميزانية . لذلك فان الاعتماد عليه وحده منفردا لا يؤدي الى القرار الصحيح فى منح التسهيلات المطلوبة أو عدمه . اننا معنيون فى الدرجة الاولى بأوضاع العميل وكيفية سير أعماله فى وقت طلب التسهيلات . وهذه الأوضاع حللناها فيما سبق . أما التقدير التصفوى فهو يدلنا على ما تكون عليه أوضاع العميل فى حالة التصفية أو الإفلاس ويفيدنا فى تعيين التسهيلات الممكن منحها والضمانات التى نطلبها من العميل .

أسس التقدير التصفوى :

(أ) تقدير الخصوم :

يجب أن يضاف الى مجموع الخصوم الحقيقية المينة فى الميزانية (ولا بدخل فيها رأس المال والاحتياطى الرأسمالى) :

- ١ (أ) أية التزامات ومطلوبات طرأت أو ستطرا بعد تاريخ الميزانية .
- ب) الفرق بين الحد الاعلى للقروض المطلوب وبين الرصيد المطلوب من العميل للبنك بتاريخ الميزانية .
- ج) أية ضرائب تستحق على أرباح العميل لم يتم ادخالها في حساب الأرباح والخسائر .
- د) المخاطر المقدرة والمتوقعة على العميل في التزاماته في الكفالات وغيرها ;
- هـ) أية مطالوبات أخرى (ان كانت معلومة) تطلب من العميل شخصيا اذا كان هو المسئول الوحيد عن الاعمال التي يطلب تسهيلات من اجلها .
- ويطرح من المجموع اعلاه اية ديون على العميل يتم تأجيل دفعها للدائن في حالة الافلاس مثل القروض التي يقدمها الشركاء الى الشركة أو الزوجة الى زوجها اذا كان القائم الوحيد بالاعمال والمسئول عنها .
- ويجب معرفة الديون المفصلة على الشركة كالضرائب والديون المضمونة برهن مثلا والديون غير المضمونة لنتمكن من حساب ما يمكن تسديده للديون الاخيرة مما قد يتبقى من حصيلة بيع موجودات الشركة .
- مجموع الخصوم في الميزانية = ١٢ر٩ ألف دينار + النقد من البنك عند رفع التسهيلات .
- = ٧ر٠ آلاف دينار
- المجموع = ٢٠ر٩ ألف دينار وهو المجموع الكلي للخصوم بعد الموافقة على التسهيلات .

(٢) تقدير الاصول :

في حالة الافلاس وعرض اصول الشركة للبيع فان هذه الاصول تباع بثمن أقل من ثمنها الحقيقية . والثمن الممكن تحصيله يعتمد على وضع الاصول اذا كانت جديدة أو قديمة كما يعتمد على نوعها ومدى الطلب عليها في السوق . وتضع البنوك عادة نسبا مئوية معينة تضرب بها قيم الاصول المختلفة (كل نوع نسبة معينة) لتقدير القيمة التصفوية لتلك الاصول .

ونورد فيما يلي على سبيل المثال النسب التي يعتمد بها أحد البنوك مع العلم بأن هذه النسب ليست ثابتة لجميع المناطق والعلاء بل هي تتغير من منطقة لأخرى ومن عميل لآخر حسب الاوضاع السائدة .

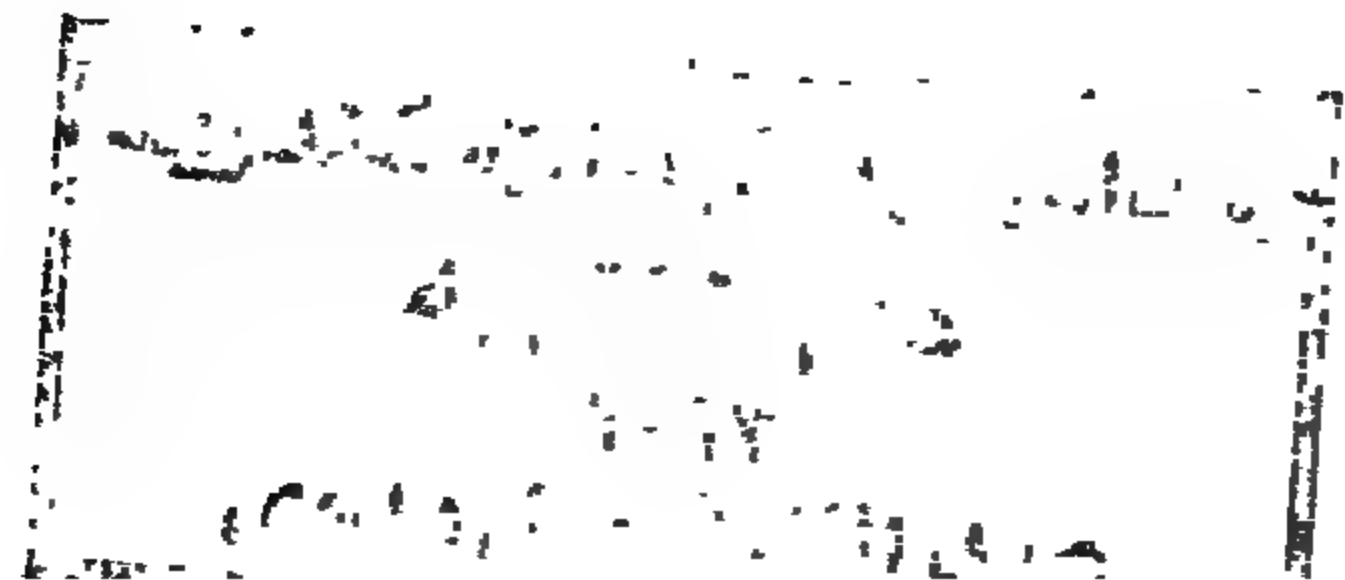
— مدينون مختلفون : ٨٠٪	— مواد فى طور التصنيع ٦٦٧٠٪
— مواد أولية ٦٦٧٪	(تعتمد على طبيعة البضاعة وقابلية بيعها)
— عمارة المصنع المملوكة بالكامل من القيمة السوقية مع امكانية اخلائه ٦٦٧-٤٠٪	— ممتلكات للاستثمار (بيوت : دكاكين مكاتب .. الخ) :
— الماكينات والآلات (قديمة) ١٠٪	— الماكينات والآلات (جديدة) . ٦٦٧-٥٠٪
— اثاث المكاتب ١٠٪	— قروض لمدراء الشركة : لاشيء ٢٠٪
— مبالغ مدفوعة مقدما. لاشيء ١٠٪	— مواشى حية : ٥٠ - ٦٦٧٪
— حبوب محصودة : ٥٠٪	— حوس الأرض وفلاحتها : لاشيء ٥٠٪
— بضائع مخزنة : ٥٠٪	

ولتقدير القيمة التصفوية للاصول نقدر الوضع النقدى للعميل ثمقيمة
الاصول الاخرى .

١ (الوضع النقدى :

يوجد للعميل نقد لدى البنك مقداره ٢٢ ألف دينار ، رفى حالة يمنحه
التسهيلات الجديدة (أى رفع الحد الاعلى للجارى المدين من ٢ الى ٢٩ آلاف
دينار) سيقبض العميل ٧ آلاف دينار فيصبح لديه ٩٢ ألف دينار يجب علينا
ان نقدر قيمتها التصفوية على ضوء كيفية التصرف فيها كما ورد فى طلبه .

كيف تصرف	المبلغ المدفوع (الف دينار)	نسبة التقدير التصفوى	القيمة التصفوية (الف دينار)
لتوسيع المصنع	٢٠	٥٠٪	١٠
لشراء ماكينات	١٠	٢٠٪	٢
لشراء سيارات	١٠	٣٣٣٪	٣
لادفع ضريبة	١٠	١٠٠٪	١٠
للمتاجرة	٤٢	٥٠٪	٢١
المجموع	٩٢	تصبح قيمتها التصفوية	٤٦



ب) تقدير الاصول الاخرى :

نوع الاصول	القيمة الدفترية (الف دينار)	نسبة التقدير التصفوية	القيمة التصفوية (الف دينار)
مدينون	٣٥	٨٠ %	٢٧
مواد اولية مخزنة	٢٥	٦٦٦ %	١٧
عقار	٩٦	٥٠ %	٥٠ تقريباً
مصنع وماكينات	١٦٨	١٠ %	١٧
سيارات	١٠	٢٠ %	٢٠
اثاث مكتب	٠١		— (مهمل)
مدفوع مقدما	٠٢		— (مهمل)
المجموع	<u>٣٣٨</u>		<u>١١٢</u>

لذلك تكون القيمة التصفوية لجميع اصول العميل
 = القيمة التصفوية للوضع النقدي + القيمة التصفوية للاصول الاخرى .
 = ٤٦ ألف + ١١٣ ألف = ١٥٩ ألف دينار .

٣) تقدير النسبة من الديون غير المضمونة الممكن تسديدها :

تسدد باديء ذي بدء الديون غير المضمونة والمفضلة وهي :

رهن للبنك	= ٦٠ آلاف دينار (٦٠ % من القيمة)
ضريبة	= ١٠ ألف (١٠٠ % من القيمة)
سندات دين	= ٤٠ آلاف دينار (١٠٠ % من القيمة)
الدائنون المتفرقون	= ١٦ آلاف دينار
المجموع	<u>١٢٦ ألف دينار</u>

فيبقى من حصة قيمة الاصول مبلغ ١٥٩ - ١٢٦ = ٣٣ ألف دينار

لتسديد المتبقى من الديون (غير المضمونة) البالغ ٢٠٩ - ١٢٦ = ٨٣ ألف دينار

اي انه لا يمكن تسديد هذه الديون غير المضمونة ١٠٠ % بالكامل

اذ ان نسبة تسديد هذه الديون = $\frac{٣٣}{٨٣} \times ١٠٠ \% = ٤٠ \%$ تقريباً .
 فيدفع لكل دائن غير مضمون ٤٠ % من دينه فقط .

٤) تقدير وضع البنك :

رسمك التسهيلات المطلوبة للبنك = ٩٠ آلاف دينار
ناقصا الضمان المباشر (الرهن) للبنك = ٦٠ آلاف دينار
الرصيد المطلوب للبنك = ٣٠ آلاف دينار

يسدد منه من المتبقى من قيمة أصول الشركة ٤٠٪ ; كما ذكر اعلاه
أي $3 \times 40\% = 12$ ألف دينار تقريبا .

فيبقى رصيد غير مسدد = ١٨ ألف دينار تقريبا .

يدفع منه مبلغ ٥٠ ألف دينار كفالة الشركاء الشخصية وهي الضمانة
التي كانت قدمت أصلا عند منح التسهيلات في البدء .
فيكون المبلغ المتبقى دون تسديد من أصل التسهيلات = ٣٠٠ دينار .

أي أنه في حالة موافقة البنك على جعل التسهيلات للشركة ٩ آلاف
دينار يكون البنك معرضا لخسارة ٣٠٠ دينار إذا أفلسَت الشركة .

وهذا رسمك معقول قد يقبل البنك يتحمله ولا سيما إذا كانت الشركة
ذات سمعة طيبة ومدراؤها ذوو خبرة وإدارة حكيمة .

ملاحظة : في هذه الحالة موضوع البحث لا يسترد الشركاء أي جزء
من رأسمالهم واحتياطهم الرأسمالي . أما لو كانت قيمة الأصول تزيد على
الخصوم فإن الفرق بينهما يوزع على المساهمين بنسبة المساهمة .

مثال ثان

شركة منتجات لللبس نسائية تتقدم الى البنك بطلب للحصول على
قرض بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه بدون أي ضمان وذلك لتدفع ٤٠٠٠ جنيه
ضريبة و ٣٠٠٠ جنيه للدائنين و ٣٠٠٠ جنيه لشراء بضائع . وبعد أن
يتأكد البنك (من تحليل ميزانية الشركة على أساس الوضع القائم) من أن
وضعها حسن يباشر التحليل على أساس الوضع التصفوي .

ميزانية الشركة كما هي في ١٩٧٣/١٢/٣١

تقدير الأصول على أساس البيع التصفوي	الأصول	الخصوم
٢٠٠٠	التقد (دفع أرباح للمساهمين)	٢٠٠٠ جنية
١٦٠٠٠	مدينون (موزعة على عملاء مليئين)	٢٠٠٠ أوراق دفع ١٧٠٠٠
٣٠٠٠	مواد خام	٥٠٠٠ دائنون (المصنع كضمان ٥٠٠
٣٠٠٠	بضاعة جاهزة	٩٠٠٠ دائنون بالتقسيط (بضمان السيارات ٣٥٠٠)
٥٠٠٠	المصنع (مرهون)	٨٠٠٠ سندات دين (بضمان ممتلكات الشركة
٢٠٠٠	الساكنات	١٠٠٠ ضمانا من المرتبة الثانية)
٤٠٠٠	سيارات جديدة	٦٥٠٠ ضرائب ٤٠٠٠
		٥٠٠ رأس المال
		والاحتياطيات ورصيد الأرباح
		والخسائر ٢٠٠٠
	الشهرة	٦٠٠٠ أرباح للتوزيع
		(دفعت فيما بعد) ٢٠٠٠
٣٥٠٠٠	المجموع	٦٢٠٠٠ المجموع ٦٢٠٠٠

يتضح أن مجموع الخصوم (باستثناء رأس المال) = ٤٢٠٠٠
يضاف القرض المطلوب من البنك = ١٠٠٠٠
مجموع الخصوم بعد الموافقة على القرض = ٥٢٠٠٠
القيمة التقديرية التصفوية لجميع الأصول = ٣٥٠٠٠ جنية

يضاف الى ذلك استخدامات الشركة للقرض :
٤٠٠٠ جنية ضرائب =
٣٠٠٠ جنية للدائنين =

٣٠٠٠ جنية ثمن بضاعة تقدر الشركة
قيمتها في حالة بيعها في التصفية بمبلغ = ١٠٠٠
المجموع = ٤٣٠٠٠

أي أنه بعد بيع موجودات الشركة بيعا تصفويا يقدر البنك بأن
ريع البيع هو ٤٣٠٠٠ جنية يستعمل لتسديد الديون المختلفة على الشركة

البالغ مجموعها ٥٢ر٠٠٠ جنيه أى أن معدل التسديد لجميع السديون هو ٨٢٪ (كل جنيه من الديون يفاله ٨٢٧ مليما) . ولكن معدل تسديد الديون غير المضمونة أقل من ذلك إذ لابد من تسديد السديون المضمونة أولا ، ثم يستعمل ما يتبقى من رصيد البيع لتسديد الديون غير المضمونة . لذلك فلاحساب الصحيح يكون كما يلى :

الدائنون المضمونون والمفضلون .

جنيه	دائنون بضمان المصنع
٥ر٥٠٠	
٣ر٥٠٠	دائنون بضمان السيارات
١٠ر٠٠٠	سندات دين (ضمان جميع الممتلكات مرتبة ثانية)
٤ر٠٠٠	ضرائب
٢ر٠٠٠	ارباح للتوزيع تم توزيعها
<u>٢٥ر٠٠٠</u>	المجموع

فيبقى بعد دفع تلك الديون مبلغ ٤٣ر٠٠٠ - ٢٥ر٠٠٠ = ١٨ر٠٠٠ جنيه لدفع ما يتبقى من الديون غير المضمونة وقيمتها :

$$٥٢ر٠٠٠ - ٢٥ر٠٠٠ = ٢٧ر٠٠٠ جنيه$$

$$\text{أى أن نسبة تسديد الديون غير المضمونة} = \frac{١٨ر٠٠٠}{٢٧ر٠٠٠} = \frac{٢}{٣} \text{ أو}$$

٦٦٪ . وبما أن الدين المطلوب من البنك هو بدون ضمان فان مخاطرة البنك فى منح القرض تكون بنسبة ٣٣٪ أى أن البنك يتعرض الى خسارة محتملة قدرها ٣٣٣ جنيه من أصل القرض المطلوب (١٠ر٠٠٠ جنيه) فيما إذا أفلسست الشركة . فهل يقبل البنك هذه المخاطرة ان البنوك فى كثير من الاحيان قد تقبل مثل هذه المخاطرة على ضوء وضع الشركة القائم ومقدرة وسمعة مديريها وتطور الشركة السليم فى حين ان البنوك قد ترفض اعطاء قرض لشركة قد يتبين من التحليل التصفوى انه لا توجد مخاطرة فى حالة التصفية وذلك اذا كان البنك غير مطمئن لطريقة تطور أوضاع الشركة وغير

دراسة مقارنة لميزانيات سنوات متعددة

من المهم ان تجرى دراسة مقارنة لميزانيات سنتين او بضع سنين متتالية لنتمكن من معرفة التطورات التى حدثت فى بنود الميزانية وفى النسب المهمة . اذ ان للتغيرات الطارئة فى السنوات السابقة مدلولات مهمة عن كيفية تطور الاوضاع المالية سواء من حيث المبيعات والربح وحقوق المساهمين وغير ذلك . ومن المفيد ان يدرس البنك حركة اموال الشركة من حيث مصدرها وكيفية استخدامها خلال كل سنة او فترة من الفترات ، لان مثل هذه الدراسة تمكن البنك من التعرف بشكل مبدئى على قدرة الشركة طالبة القرض على تسديده فى المستقبل . فمثلا اذا تبين ان الشركة حصلت فى السنة السابقة على معظم اموالها عن طريق قروض من الموردين ومن البنوك وان القسم الاكبر من هذه القروض استعمل فى شراء معدات فان قدرة الشركة على التسديد تكون محدودة ويجب التأكد من ان ايرادات الشركة ستكون فى المستقبل لتسديد الالتزامات القائمة والالتزامات الجديدة فيما اذا وافق البنك على منح الشركة قرضا . ولناخذ كمثال موضع لذلك الميزانيتين لشركة الانتاج عن سنتى ١٩٧٢ و ١٩٧٣ الفصلتين كما يلى :

شركة الانتاج

حركة الاموال		الميزانية في		الاصول
مسلر	استخدام	١٩٦٣/١٢/٣١	١٩٧٢/١٢/٣١	
ل.ل	ل.ل	ل.ل	ل.ل	اصول متداولة
	٥٠٠ر٠٠٠	١٥٠ر٠٠٠	١٠٠ر٠٠٠	نقود
	٢٠٠ر٠٠٠	٥٠٠ر٠٠٠	٢٠٠ر٠٠٠	مفاسعة
	١٥٠ر٠٠٠	٣٠٠ر٠٠٠	١٥٠ر٠٠٠	مليونون
	٢٠٠ر٠٠٠	٤٥٠ر٠٠٠	٢٥٠ر٠٠٠	اوراق قبض
اصول ثابتة				
٥٠ر٠٠٠		٢٢٠ر٠٠٠	٣٧٠ر٠٠٠	آلات (بعد الاستهلاك)
٢٠ر٠٠٠		٥٠ر٠٠٠	٨٠ر٠٠٠	وسائل نقل (بعد الاستهلاك)
٢٠ر٠٠٠		٢٠ر٠٠٠	٥٠ر٠٠٠	اثاث (بعد الاستهلاك)
اصول اخرى :				
	١٠٠ر٠٠٠	٢٠٠ر٠٠٠	٢٠٠ر٠٠٠	مفروعات مقدمة عن عقود شراء
		٢٠٠ر٠٠٠	٢٠٠ر٠٠٠	مجموع الاصول

مصادر	استخدام	١٩٧٣/١٢/٣١	١٩٧٢/١٢/٣١	الخصوم
ل.ل	ل.ل	ل.ل	ل.ل	خصوم متداولة :
٢٠٠.٠٠٠		٤٠٠.٠٠٠	٢٠٠.٠٠٠	أوراق دفع
٥٠.٠٠٠		٣٥٠.٠٠٠	٣٠٠.٠٠٠	دائون
	٢٠٠.٠٠٠	٥٠.٠٠٠	٢٥٠.٠٠٠	قرض قصير الاجل
١٠٠.٠٠٠		٢٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	مستحقات ضرائب
٥٠.٠٠٠		١٠٠.٠٠٠	٥٠.٠٠٠	مستحقات عمال
				خصوم طويلة الاجل :
				قرض شركة تأمين
		١٠٠.٠٠٠	٢٠٠.٠٠٠	سندات
٢٥٠.٠٠٠		٣٥٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	حقوق المساهمين :
				أسهم ممتازة
		٥٠.٠٠٠	٥٠.٠٠٠	أسهم عادية
٣٥٠.٠٠٠		٤٠٠.٠٠٠	٥٠.٠٠٠	أرباح محتجزة
١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	٢٠٠.٠٠٠	١٤٠.٠٠٠	مجموع الخصوم ورأس المال

لقد اصفنا الى الميزانية عمودين يبين فيهما مصادر الاموال وكيفية استخدامها . ومن المسلم به انه اذا حدثت زيادة في بند من بنود الاصول فان تلك الزيادة تمثل استخداما للاموال . فمثلا اذا زاد رصيد قيمة البضاعة في نهاية ١٩٧٣ عنه في نهاية ١٩٧٢ فذلك يعنى ان الزيادة استخدمت في البضاعة . اما اذا حدث نقص في رصيد البضاعة فهذا يعنى توفر مصدر للتمويل . والعكس صحيح بالنسبة الى اي بند من بنود الخصوم ، فزيادة الرصيد هنا يوفر مصدرا للتمويل ، واي نقص يحدث في الرصيد هو استخدام للاموال .

وبما ان الارباح الصافية بعد الضرائب المحققة خلال العام هي مصدر تمويل تستخدم الشركة جزءا منه للتوزيع على المساهمين وتستبقى الرصيد كأرباح محتجزة لذلك يجب أن تأخذ تلك الارباح بعين الاعتبار في جدول حركة الاموال خلال عام ١٩٧٣ .

وعلى فرض ان ارباح الشركة الصافية القابلة للتوزيع في سنة ١٩٧٣ كانت ٨٠٠.٠٠٠ ل.ل . ، وبعد تجميع البنود يصبح جدول حركة الاموال كما يلي :

حركة الاموال عن العام المنتهى فى ١٩٧٣/١٢/٣١

التفاصيل	مصادر	/	التفاصيل	استخدام	%
<u>عمليات التشغيل :</u>					
مخصصات استهلاك	١٠٠٠٠٠٠	٦٥	بضاعة (مواد)	٤٠٠٠٠٠٠	٢٥٨
الائتمان تجارى :			تمويل عمليات البيع :		
أوراق دفع	٢٠٠٠٠٠٠		نقد	٥٠٠٠٠٠٠	
دائون	٥٠٠٠٠٠		أوراق قبض	٢٠٠٠٠٠٠	
مستحقات ضرائب	١٠٠٠٠٠٠		مدينون	١٥٠٠٠٠٠	٢٥٨
مستحقات عمال	٥٠٠٠٠٠	٢٥٨	تصفية ائتمان تجارى :		
			قروض قصيرة الاجل	٢٠٠٠٠٠٠	١٢٩
			قروض شركة التأمين	١٠٠٠٠٠٠	٦٥
ديون طويلة الاجل :					
سندات دين	٢٥٠٠٠٠٠	١٦٨			
<u>زيادة حقوق المساهمين :</u>					
ارباح قابلة للتوزيع	٨٠٠٠٠٠٠	٥١,٦	توزيع ارباح :		
			توزيع للمساهمين	٤٠٠٠٠٠٠	
	١٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠	توزيع للعمال	٥٠٠٠٠٠	
				٤٥٠٠٠٠٠	٢٩
				١٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠

وبدراسة المصادر وطرق الاستخدام يتضح ما يلي .
١ - ان التمويل الداخلى خلال عام ١٩٧٢ مكون من :
٨٠٠.٠٠٠ ل. ارباح قابلة للتوزيع
١٠٠.٠٠٠ ل. استهلاكات .

اي ما مجموعه ٩٠٠.٠٠٠ ل. او نحو ٥٨٪ من مجموع
مصادر التمويل (٥٥٠.٠٠٠ ل.) . وهذه نسبة كبيرة اي ان الشركة
اعتمدت بصورة رئيسية على نفسها لا على زيادة مديونيتها لتحقيق الاموال
اللازمة .

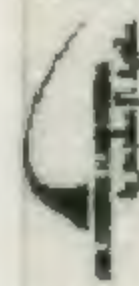
٢ - استخدمت الشركة ٨٠٠.٠٠٠ ل. اي نحو ٥٢٪ من المصادر
فى تمويل العمليات الجارية اي عمليات التشغيل والبيع (زيادة النقد
والبضاعة واوراق القبض والمدينين) و ٤٥٠.٠٠٠ ل. (٢٩٪ من الاموال)
وزعتها على المساهمين والعمال . فالقسم الاكبر من الاموال استخدم فى
زيادة اسول جارية قابلة للتصفية . لذلك فان الشركة اتبعت طريقا سليما
فى الحصول على الاموال وفى استخدامها . وهذا يشجع البنك على النظر فى
منح الشركة تسهيلات . اما اذا كانت شركة تطلب قروضا من الغير لتسدد
التزامات سابقة عليها ولتتمكن من دفع الاجور وغير ذلك فان البنك يتردد فى
منحها تسهيلات . ومن الضرورى ان يعرف البنك القصد من التسهيلات
المطلوبة .

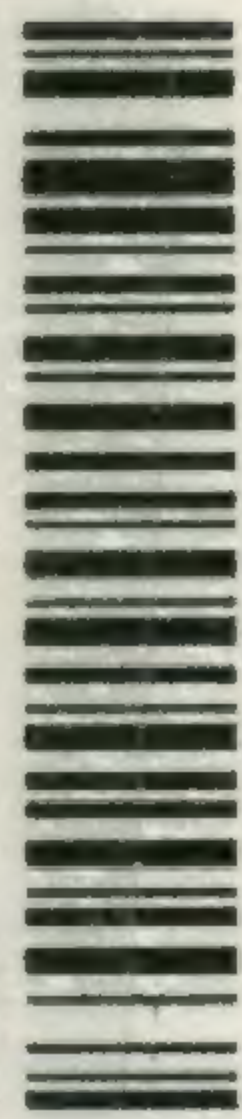
ومن الضرورى ان يخصص البنك لكل شركة (او عيل) يمنحها
تسهيلات كسفا منظما يظهر التطورات التى تطرأ على بنود الميزانية وعلى
النسب ذات الدولوات المهمة خلال مدة سنوات . وكذلك لابد من مقابلة
اوضاع الشركة مع اوضاع شركات مماثلة ليكون البنك فكرة صحيحة عن
وضع الشركة المستقلة . وفى بعض البلدان تضع مؤسسات مختصة
معدلات لكل نوع من انواع الشركات بحيث يسهل على محلل الميزانية ان
يقابل اوضاعها بتلك المعدلات .

ويجب الانتباه الى ان الكثير من الشركات تنشط اعمالها فى مواسم
معينة خلال السنة وليس فى آخرها . لذلك فان الميزانية فى نهاية السنة
لا تعطى الفكرة الصحيحة عن اوضاع الشركة . ولابد للمحلل من ان يطلب
ميزان مراجعة لاشهر متتالية خلال السنة .

وختاماً فان ما ورد فى هذه الحاضرة ليس الا موجزا يعطى فكرة
عن التحليل والجدير بالذكر انه فى عصرنا هذا تنوعت الاختصاصات ،
فهناك محللون مختصون بتحليل ميزانيات الشركات الصناعية (مع تشوع
الاختصاص فى هذا المجال حسب نوع الصناعة) ومحللون لميزانيات الشركات
التجارية . الخ . ومن المهم ايضا ان نؤكد ان قرار البنك فى منح التسهيلات
لا يعتمد فقط على نتائج التحليل ، فهذه النتائج ما هى الا مؤشرات تساعد
على اتخاذ القرار ، وهناك عوامل اخرى كما سبق ان اشرنا) يجب اخذها
بعين الاعتبار .

151
11

 Bibliotheca Alexandrina



1166929